رصد مراكز الدراسات والمواقع التحليلية للنخب العالمية البارزة

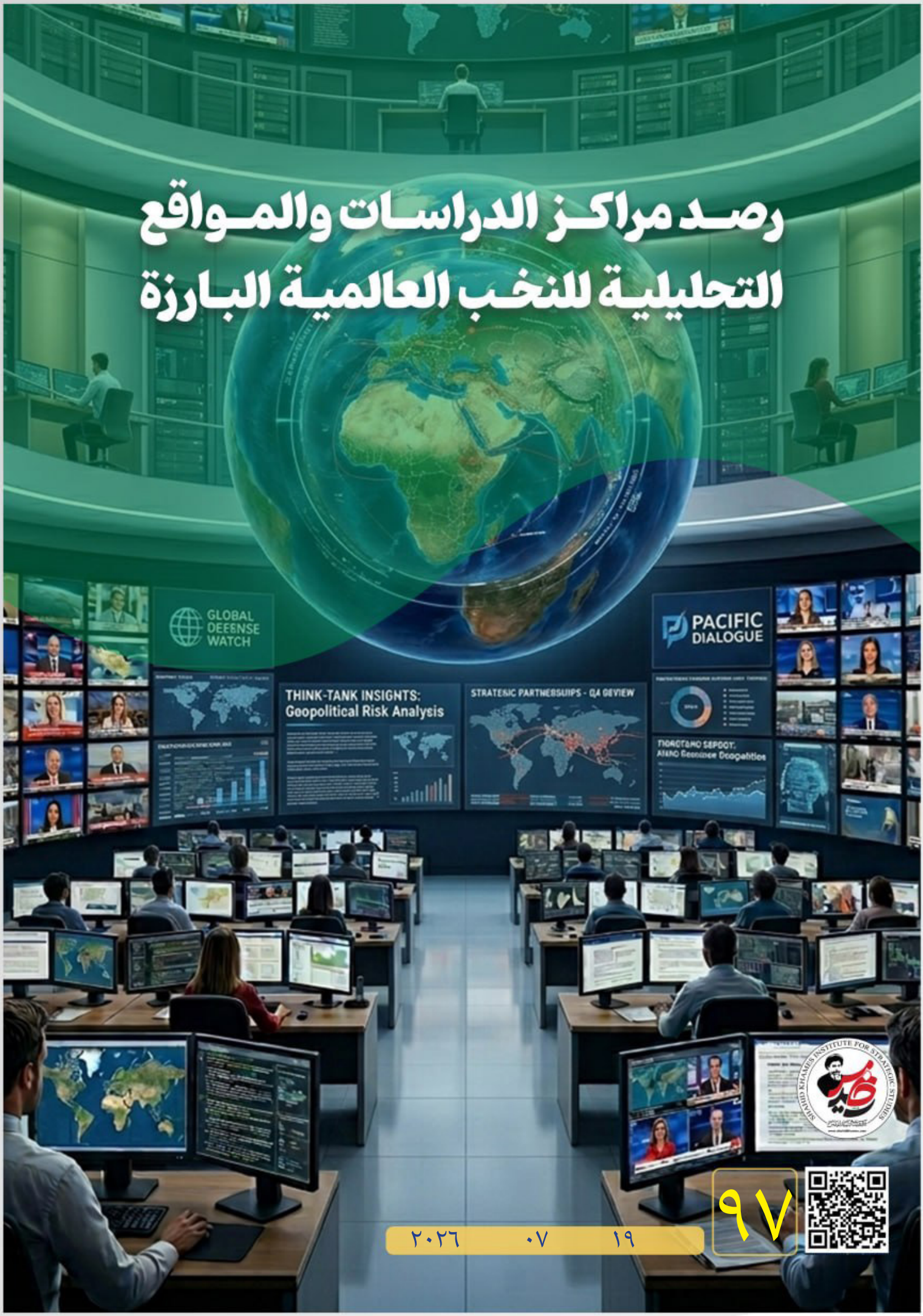

٩٧
١٩ ٠٧ ٢٠٢٦

العنوان

الملخص التنفيذي	٣
١. لعبة خطرة في القطب الشمالي؛ مطالب ترامب قد تُخرج التقدم في منظومة دفاع / FOREIGN AFFAIRS	٤
٢. مواجهة وشيكة بين الصين وأوروبا؛ لماذا لا يمكن تجنب الحرب التجارية؟ / FOREIGN AFFAIRS	٥
٣. الولايات المتحدة وإيران وقّعتا «مذكرة سوء تفاهم» / FOREIGN POLICY	٦
٤. هل تمتلك كوبا بالفعل طائرات إيرانية مسيّرة؟ / FOREIGN POLICY	٧
٥. بدء العد التنازلي لمستقبل نتنياهو السياسي / FOREIGN AFFAIRS	٨
٦. حتى مع اقتراب الهجوم البري، تريد الولايات المتحدة وإيران إبقاء إسرائيل غير القابلة / HAARETZ	٩
٧. لماذا لا تستطيع إسرائيل المراهنة ضد جي دي فانس؟ / YNET NEWS	١٠
٨. هل يستطيع العراق حسم ملف السلاح قبل الثلاثين من سبتمبر المقبل؟ / AL JAZEERA	١١
٩. «وسيم» و«مقاتل عظيم»: زعيم العراق الجديد يسعى إلى كسب رضا واشنطن / FT	١٢
١٠. اتساع الانقسام: هل تؤيد أغلبية الديمقراطيين في مجلس النواب الأمريكي وقف المساعدات / INSS	١٣
١١. الذكاء الاصطناعي ومستقبل الإرهاب / CSIS	١٤
١٢. صفقة المحركات ومقاتلات «إف-٣٥» لتركيا: تداعيات على توازن القوى الإقليمي والعالمي / INSS	١٥
١٣. لماذا ينبغي لمجموعة بريكس مقاومة التحول إلى تكتل على النمط الغربي؟ / RT	١٧
١٤. النتائج العكسية لقانون «إنقاذ أمريكا» / WSJ	١٩
ملخص وتحليل الخبير	٢٠

الصفحة

الملخص التنفيذي

لا يمكن النظر إلى تطورات اليوم بوصفها مجموعة من الأزمات المنفصلة في إيران وإسرائيل والعراق وأوروبا والقطب الشمالي أو مجال التكنولوجيا؛ إذ يجري خلف هذه الأحداث تحول بنيوي عميق: فما تزال القوى الكبرى تمتلك قدرات عسكرية واقتصادية واسعة، لكنها لم تعد قادرة بسهولة على تحويل إرادتها إلى نظام سياسي مستقر. وفي الوقت نفسه، باتت الدول المتوسطة والقوى الإقليمية والجماعات المسلحة، بل وحتى شركات التكنولوجيا، تمتلك قدرة أكبر على التأثير في مآلات الأزمات. ويتجلى هذا التحول بوضوح أكبر في الشرق الأوسط؛ فقد تجاوزت الحرب بين الولايات المتحدة وإيران مرحلة قياس النصر بعدد الهجمات أو حجم الخسائر أو السيطرة المؤقتة على الممرات البحرية. وأصبح السؤال الأساسي هو: أي طرف يستطيع تحويل كلفة الحرب إلى مكاسب سياسية وصياغة إطار لإنهائها؟ إن الاتفاقات الغامضة والعمليات المحدودة والتهديد بشن هجوم بري والضغط على حركة إمدادات الطاقة، كلها تشير إلى أن الأطراف لم تتوافق بعد على الهدف النهائي أو نقطة الخروج. كما تجد إسرائيل نفسها في بيئة جديدة؛ فالتهديدات الخارجية لا تزال جدية، غير أن القيود الداخلية وتآكل الدعم السياسي في الولايات المتحدة أصبحا لا يقلان أهمية عن القدرات العسكرية الإيرانية وقدرات حلفائها. ولم يعد مستقبل العلاقات بين واشنطن وتل أبيب يُحدَّد في البيت الأبيض وحده؛ إذ تحولت مواقف الكونغرس، والمنافسات الانتخابية، وجناح «أمريكا أولاً»، والجيل الجديد من الديمقراطيين، وصورة إسرائيل في الرأي العام، إلى متغيرات تمس الأمن القومي. ويقع العراق في قلب هذا التحول؛ فهو مطالب في آن واحد بتجاوز أزمة صادرات النفط، وإعادة بناء علاقاته مع واشنطن، وإدارة روابطه مع طهران، ونقل ملف سلاح الجماعات المسلحة من مستوى التفاهم السياسي إلى مستوى النظام الأمني. وستحدد نتيجة هذا الاختبار ما إذا كان العراق سيتحول إلى لاعب قادر على تحقيق التوازن، أم سيظل ساحة لتنافس الآخرين. وعلى نطاق أوسع، تستعد أوروبا لمواجهة اقتصادية مع الصين، وتسعى مجموعة بريكس إلى بلورة نموذج للتنمية من دون وصاية غربية، وتحاول تركيا دخول نادي القوى الجوية المالكة لتكنولوجيا الجيل الخامس، فيما يعيد الذكاء الاصطناعي رسم حدود الدعاية والإرهاب ومكافحة الإرهاب والرقابة السياسية. وتُظهر هذه التطورات أن الأمن لم يعد مقتصراً على الجيش أو الحدود أو التحالفات الدفاعية؛ بل أصبحت الصناعات والموانئ وخطوط الأنابيب وشبكات البيانات وسلاسل الإمداد والأنظمة المالية وحتى الثقة العامة من المكونات الأساسية للقوة الوطنية. وتكتسب الدراسة التفصيلية لهذه التحولات أهمية خاصة لدى الجمهور الشرق أوسطي، لأن السرديات الدولية لا تكتفي بعرض الوقائع، بل تحدد طبيعة الأخطار، وترتب الأولويات، وتضفي الشرعية أو تنزعها عن الخيارات السياسية. وغالباً ما تركز التحليلات الغربية على احتواء إيران، والحفاظ على شبكات التحالف، ومنع تفوق الصين، والحد من استقلالية القوى الإقليمية. وفي المقابل، تشدد السرديات غير الغربية على السيادة الوطنية، وإنهاء الهيمنة المؤسسية الغربية، وتحقيق تنمية مستقلة. كما تفسر وسائل الإعلام ومراكز الفكر الإسرائيلية تطورات المنطقة أساساً من منظور الحفاظ على التفوق العسكري، وحرية الحركة الاستراتيجية، واستمرار الدعم الأمريكي. ومن ثم، لا يقتصر السؤال الأساسي على «ماذا حدث؟»، بل ينبغي التساؤل: من يروي هذا الحدث، وكيف يرويه، وأي تهديد يبرزه، وأي حقيقة يدفع بها إلى الهامش، وأي سياسة يستخلصها من هذه السردية؟ ويسعى النص الآتي، من خلال وضع هذه السرديات إلى جانب بعضها بعضاً، إلى تقديم صورة تتجاوز أخبار اليوم؛ صورة لمنطق القوة، والمخاوف الخفية، والمسارات التي قد تسهم في تشكيل مستقبل الشرق الأوسط والنظام العالمي.

FOREIGN AFFAIRS

لعبة خطرة في القطب الشمالي؛ مطالب ترامب قد تُخرج التقدم في منظومة دفاع الحلفاء عن مساره

FOREIGN AFFAIRS

بدأت أزمة غرينلاند في يناير ٢٠٢٦، عندما أعلنت الحكومة الأمريكية أن الاستحواذ على الجزيرة يمثل «أولوية للأمن القومي»، ولم تستبعد استخدام القوة العسكرية. وأكد مسؤولو غرينلاند أن مستقبل الإقليم يجب أن يحدده سكانه، فيما حذرت رئيسة وزراء الدنمارك من أن أي هجوم أمريكي سيعني عملياً نهاية حلف شمال الأطلسي. كما أرسلت الدنمارك وعدد من

الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف قوات محدودة إلى غرينلاند، وتلقت القوات الدنماركية أوامر بتدمير مدارج المطارات وإطلاق النار على القوات المهاجمة في حال وقوع غزو. وعلى الرغم من تراجع واشنطن بعد أيام عن التهديد العسكري، فإن التصريحات اللاحقة بشأن ضم كندا بوصفها «الولاية الحادية والخمسين»، وضرورة خضوع غرينلاند للسيطرة الأمريكية، عمقت انعدام الثقة لدى الحلفاء. وبالتزامن، زادت دول الناتو استثماراتها الدفاعية في الشمال؛ إذ خصصت كندا في مارس ٢٠٢٥ نحو ٢٨ مليار دولار لتحديث الرادارات القطبية ومنظومة الدفاع الجوي المشتركة التابعة لقيادة دفاع الفضاء الجوي لأمريكا الشمالية «نوراد»، ثم تعهدت في مارس ٢٠٢٦ بتخصيص ٢٩ مليار دولار إضافية لإنشاء ثلاث قواعد عمليات متقدمة، وتطوير الاتصالات العسكرية عبر الأقمار الاصطناعية، وتحديث المطارات القطبية. وأنفقت الدنمارك أكثر من ستة مليارات دولار على ثلاث سفن دورية، وطائرات مسيّرة بعيدة المدى، ورادارات جوية، بينما أرسلت بريطانيا حاملة طائراتها ضمن مهمة «حارس القطب الشمالي»، ووسعت بالتعاون مع النرويج قدراتها في مجال مكافحة الغواصات في شمال المحيط الأطلسي. وبعد عقود من الإهمال، شرعت الولايات المتحدة في بناء ما يصل إلى ثلاث كاسحات جليد ثقيلة وإحدى عشرة كاسحة متوسطة، وتحديث البنية التحتية الساحلية في ألاسكا، وتعزيز الدفاع الصاروخي في ألاسكا وكندا وغرينلاند. وكانت ضرورة هذه الإجراءات قد اتضحت سابقاً؛ ففي عام ٢٠١٥ لم تكن لدى واشنطن سفينة مناسبة لتعقب السفن الصينية في بحر بيرينغ، وفي عام ٢٠٢٤ تعذر نقل القوات سريعاً إلى جزيرة شيميا النائية بعد إطلاق صواريخ من خمس عشرة سفينة روسية. وينبع التهديد الرئيسي من توسع القدرات الروسية والصينية؛ إذ تختبر روسيا دفاعات الناتو بواسطة الغواصات النووية، والصواريخ فرط الصوتية، والمنظومات غير المأهولة تحت سطح البحر، والعمليات التي تستهدف الكابلات البحرية. وقد ارتفع نشاط الغواصات والسفن الروسية في المياه البريطانية بنحو ٣٠ في المئة بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٥، كما احتجزت القوات الفرنسية في سبتمبر ٢٠٢٥ ناقلة نفط تابعة للأسطول الروسي الخاضع للعقوبات، للاشتباه في استخدامها منصة لإطلاق الطائرات المسيّرة. وتمتلك الصين ما لا يقل عن خمس كاسحات جليد، ووسعت نشاطها شمال ألاسكا وفي المياه الواقعة بين غرينلاند وسيبيريا. كما تعمل بكين على رسم خرائط لقاع المحيط لتحديد الاحتياطيات المعدنية، وتشارك في وضع قواعد تنظيم مصائد الأسماك والتنوع البيولوجي، وتستفيد من الأبحاث العلمية لاكتساب معرفة عملياتية. وأظهر اعتقال مواطن صيني بتهمة التجسس قرب محطة أقمار اصطناعية شمال النرويج أهمية البنى التحتية التي تتيح استقبال البيانات الفضائية بصورة شبه دائمة، وتوفير الإنذار الصاروخي، ومراقبة التحركات العسكرية. ويتطلب إنشاء «الدرع القطبي للحلفاء» دمج المنظومات البحرية والجوية والفضائية والصاروخية؛ إذ يُفترض أن يؤدي تعاون الولايات المتحدة وكندا وفنلندا إلى إنشاء أسطول أمريكي من إحدى عشرة كاسحة جليد، على أن تُسلَّم أول سفينة عام ٢٠٢٨، فيما اتفقت النرويج وبريطانيا على بناء ثلاث عشرة فرقاطة مضادة للغواصات. ومع ذلك، لا يزال تشتت القيادة الأمريكية مشكلة خطيرة؛ فألاسكا وغرينلاند تخضعان للقيادة الشمالية، وشمال أوروبا للقيادة الأوروبية، والقوات القطبية للجيش في ألاسكا للقيادة الهندية ــ الهادئة، بينما يعمل خفر السواحل ضمن هيكل منفصل. ولذلك تبرز الحاجة إلى إنشاء قيادة موحدة للقطب الشمالي، وتطوير أقمار اصطناعية في مدارات قطبية، ونشر حساسات في قاع البحر، وتعزيز تبادل المعلومات، والتعاون مع الشركات والمجتمعات الأصلية، ومواءمة البحوث العلمية مع الأهداف الأمنية. غير أن استمرار التهديدات الإقليمية الصادرة عن واشنطن قد يهدر هذه الفرصة، ويدفع الحلفاء إلى بناء دفاعات في مواجهة الولايات المتحدة نفسها بدلاً من التركيز على روسيا والصين.

https://www.foreignaffairs.com/arctic-antarctic/dangerous-game-arctic

FOREIGN AFFAIRS

مواجهة وشيكة بين الصين وأوروبا؛ لماذا لا يمكن تجنب الحرب التجارية؟

بلغت العلاقات الاقتصادية بين الصين وأوروبا مرحلة لم يعد استمرار الوضع الراهن فيها ممكناً. فبكين تسعى إلى تقديم نفسها، في مواجهة الأحادية الأمريكية، بوصفها شريكاً مسؤولاً ومدافعاً عن التعددية، لكنها تتجاهل في الوقت نفسه مخاوف أوروبا من الدعم الحكومي الواسع، وفائض القدرة الإنتاجية، وإضعاف الصناعات الأوروبية، واختلال الميزان التجاري. ويرى المسؤولون الأوروبيون أن الموجة الثانية من «صدمة الصين»، بخلاف الموجة الأولى التي استهدفت في العقد الأول من الألفية

الصناعات الأمريكية التقليدية مثل المنسوجات والأثاث والمعادن، ستهدد هذه المرة أوروبا وقطاعاتها المتقدمة، ومنها السيارات والآلات والصناعات الكيميائية والدوائية والطاقة الخضراء. وتستند هذه المخاوف إلى تحولات عميقة في بنية الإنتاج العالمي؛ إذ ارتفعت حصة الصين من التصنيع العالمي من ٦ في المئة عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٣٠ في المئة، بينما تراجعت حصة الاتحاد الأوروبي من ٣٠ إلى ١٧ في المئة. وازدادت قيمة الصادرات الصينية إلى الاتحاد منذ عام ٢٠١٥ بنسبة ٨٩ في المئة، وتضاعف العجز التجاري الأوروبي أمام الصين أربع مرات. وبلغ الفائض التجاري الصيني مع الاتحاد الأوروبي العام الماضي نحو ٤١١ مليار دولار، فيما يُتوقع أن يصل عجز ألمانيا وحدها هذا العام إلى ١١٤ مليار دولار، في وقت تفقد فيه الصناعات الألمانية قرابة عشرة آلاف وظيفة شهرياً. ولا تنبع الميزة التنافسية الصينية من الابتكار واتساع الإنتاج وضخامة السوق الداخلية فقط، بل تستند أيضاً إلى الدعم الحكومي والمساندة الهيكلية وسعر صرف يُقدَّر بأنه أدنى من قيمته الحقيقية بنسبة تتراوح بين ١٦ و٣٠ في المئة. وتشير الدراسات إلى أن الشركات الصينية تلقت بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٢٤ دعماً حكومياً يزيد في المتوسط من ثلاث إلى ثماني مرات على ما تلقته شركات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتمثل صناعة الطاقة الشمسية الأوروبية مثالاً تحذيرياً، إذ تراجعت حصة أوروبا من الإنتاج العالمي لمعداتها من نحو ٣٠ في المئة مطلع العقد الماضي إلى واحد في المئة، وقد يؤدي تكرار ذلك في الصناعات الأكبر إلى فقدان مئات الآلاف من الوظائف وارتفاع كلفة استعادة القدرات المفقودة. وكان الاتحاد الأوروبي قد فرض رسوماً تراوح بين ١٧ و٣٥ في المئة على السيارات الكهربائية الصينية، فيما تُطرح حالياً مقترحات لتوفير حماية تعادل تعرفة عامة تقارب ٣٠ في المئة على الواردات الصينية. غير أن فرض تعرفة شاملة يظل صعباً بسبب الانقسامات الداخلية وضغوط بكين، ولذلك يبدو الخيار العملي في حزمة متفرقة ولكن منسقة تشمل تقييد الطفرات المفاجئة في الواردات، وتوسيع التحقيقات في الدعم الحكومي، وفرض قيود على المناقصات العامة، وإجراء مراجعات تتعلق بسلامة المنتجات وأمنها، وتقليص أوجه الاعتماد الحساسة. ويمكن لهذه الاستراتيجية إبطاء تدفق السلع الصينية الرخيصة من دون دفع أوروبا فوراً إلى مواجهة شاملة. كما ينبغي لها التنسيق مع اليابان وكوريا الجنوبية والبرازيل وماليزيا وتركيا، وهي دول تواجه بدورها ضغط الواردات الصينية منخفضة السعر، لأن تنسيق الرسوم ومعايير الأمن الاقتصادي سيعزز القدرة التفاوضية مع بكين ويمنع تمرير السلع الصينية عبر الأسواق الثالثة. ومن المرجح أن ترد الصين بتقييد صادرات المواد الأولية والمكونات الصناعية الحيوية، وبممارسة ضغوط انتقائية على بعض الدول الأعضاء لتقويض وحدة الاتحاد. لذلك يتعين على أوروبا تفعيل أداة مكافحة الإكراه الاقتصادي سريعاً، والرد بفرض قيود على معدات صناعة أشباه الموصلات والخدمات التقنية وقطع غيار الطائرات. وقد يؤدي حرمان الشركات الصينية من السوق الأوروبية إلى صدمة كبيرة للصناعات التصديرية الصينية، وتعميق الركود والضغوط الانكماشية. ويمكن للتعاون الأمريكي الأوروبي تغيير التوازن لمصلحة الغرب، لأن الولايات المتحدة لا تستطيع منافسة حجم الإنتاج الصيني من دون القدرات الصناعية الأوروبية، غير أن الضغوط التجارية الأمريكية على أوروبا أضعفت هذا التنسيق. ولا تستطيع أوروبا انتظار تحول السياسة الأمريكية؛ إذ يتمثل خيارها الأساسي في تحمل كلفة مواجهة منضبطة، أو القبول بالتآكل التدريجي لقاعدتها الصناعية، وتزايد اعتمادها على الصين، وتراجع قدراتها الاقتصادية والدفاعية والسياسية.

https://www.foreignaffairs.com/china/coming-clash-between-china-and-

FOREIGN POLICY

الولايات المتحدة وإيران وقّعتا «مذكرة سوء تفاهم

لم ينجح اتفاق وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران في مضيق هرمز في احتواء الأزمة، بسبب ضعف صياغته القانونية، وغموض مفاهيمه، وافتقاره إلى آليات تنفيذ واضحة؛ بل أدى إلى تفاقم الخلافات واستئناف الهجمات المتبادلة. فالنص الإنجليزي الموقّع لا يتجاوز قليلاً صفحتين، ويفتقر، خلافاً لاتفاقات السلام ووقف إطلاق النار المهنية، إلى التفاصيل الضرورية بشأن الرقابة والتفسير وتنفيذ الالتزامات وتسوية النزاعات. وللمقارنة، بلغ اتفاق السلام الشامل في السودان عام ٢٠٠٥ نحو ٢٥٩ صفحة، فيما خُصص ٥٠ صفحة للملحق المتعلق بتنفيذ وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية. وتتمثل إحدى المشكلات الرئيسية في وجود نسختين رسميتين، إنجليزية وفارسية، وقّعهما رئيسا البلدين، وتتمتعان بقيمة قانونية متساوية في غياب بند يمنح إحداهما الأولوية؛ ولذلك قد يؤدي اختلاف بسيط في المفردات أو ترتيب العبارات إلى تداعيات أمنية خطيرة. وقد أظهرت تجربة اتفاق الولايات المتحدة وطالبان عام ٢٠٢٠ كيف أتاح

التعبير الغامض «الإفراج عن ما يصل إلى خمسة آلاف سجين» مجالاً للتفسير الانتهازي وتصعيد العمليات بهدف أسر مزيد من الأشخاص. ويتمحور الخلاف الأساسي حول البند الخامس، الذي يلزم إيران بأن «تبذل أقصى جهودها لاتخاذ الترتيبات اللازمة لعبور السفن التجارية بأمان، لمدة ستين يوماً فقط ومن دون رسوم». ولا يلزم هذا النص إيران بالسماح لجميع السفن بالمرور من دون شروط، ولا يوضح طبيعة الترتيبات، أو آلية تنفيذها، أو ضرورة اتفاق الطرفين عليها، أو حدود استخدام القوة، بخلاف البند الرابع الذي يلزم الولايات المتحدة بـ«الإنهاء الكامل» لحصار الموانئ الإيرانية. واستناداً إلى ذلك، وضعت إيران شرطين لعبور السفن: الحصول على ترخيص من «هيئة مضيق الخليج الفارسي»، والالتزام حصراً بالممرات التي تعتمدها إيران داخل مياهها الإقليمية. وعلى الرغم من إمكان الاعتراض على هذه الشروط وفق القانون الدولي للبحار، فإن الاتفاق لم يحظرها صراحة. كما استهدفت جميع الهجمات الإيرانية المعلنة سفناً تحركت خارج المسارات المحددة، وربما من دون ترخيص. وإضافة إلى ذلك، يحظر البند الأول استخدام القوة بين الطرفين الموقّعين فقط، ويلتزم الصمت تجاه سفن الدول الثالثة، ما يتيح لطهران القول إن الاستخدام المحدود للقوة لتنفيذ ترتيباتها لم يكن محظوراً، على الأقل وفق النص. وفي المقابل، حاولت واشنطن عملياً تقويض الإدارة الإيرانية للمضيق؛ إذ أوصى مركز المعلومات البحرية المشترك التابع للقوات البحرية بقيادة أمريكية السفن باستخدام مسار خارج الممرات الإيرانية، كما لم تُرفع العقوبات عن الهيئة الجديدة، وحُذرت الشركات من مخاطر التعامل معها. ولم تكن هذه الإجراءات بالضرورة انتهاكاً صريحاً للاتفاق، لكن الهجوم الأمريكي على أهداف داخل إيران خالف الحظر الواضح لاستخدام القوة ضد أراضيها وممتلكاتها، كما عززت التهديدات العسكرية العلنية بعد التوقيع اعتقاد طهران بسوء نية واشنطن. ومع ذلك، يبدو أن إيران أساءت أيضاً فهم بعض البنود؛ فالالتزامات المتعلقة بلبنان لم تكن ملزمة لإسرائيل، وكانت الولايات المتحدة تتمتع بهامش واسع في تنفيذها، كما أن التخفيف المؤقت للعقوبات قُيّد عملياً باستمرار بعض لوائح مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأمريكي. وخلاصة الأمر أن الطرفين وقّعا اتفاقاً لم يمتلكا فهماً مشتركاً له. وقد أصبح الاتفاق الآن متروكاً، واستؤنفت الهجمات بعيدة المدى، وتراجعت الثقة اللازمة لأي مفاوضات لاحقة. وبما أن إعادة فتح المضيق بصورة مستدامة تبدو مستبعدة من دون موافقة إيران، فإن أي حل نهائي سيعود حتماً إلى التفاوض؛ غير أن بدء حتى المحادثات التمهيدية سيظل صعباً ما لم تُستعد قيمة النص المكتوب ومصداقيته.

https://foreignpolicy.com/١٧/٠٧/٢٠٢٦/trump-peacemaking-iran-

FOREIGN POLICY

هل تمتلك كوبا بالفعل طائرات إيرانية مسيّرة؟

أثارت التصريحات الأخيرة للرئيس الأمريكي بشأن احتمال احتفاظ كوبا بطائرات مسيّرة إيرانية جدلاً متزايداً حول إمكان إقدام واشنطن على عمل عسكري ضد الجزيرة. فقد أعلن أن الولايات المتحدة تدرس المسألة، وأنها «ستتعامل معها خلال فترة قصيرة» إذا ثبتت صحتها، غير أنه لم تُنشر حتى الآن أي أدلة علنية ومستقلة تثبت وجود طائرات عسكرية إيرانية مسيّرة في كوبا. ويرجح بعض الخبراء أن تكون هافانا قد حصلت على بضع مئات من الطائرات المسيّرة، من بينها نماذج من عائلة «شاهد»، نظراً إلى نقل إيران تقنيتها المنخفضة الكلفة إلى دول مختلفة وإمكان أن تمثل كوبا سوقاً محتملاً لها. إلا أن هؤلاء الخبراء أنفسهم يؤكدون أن افتراض تخطيط هافانا لشن هجوم استباقي على الولايات المتحدة غير واقعي، لأن مثل هذا العمل سيكون انتحارياً بالنسبة إلى النظام الكوبي، كما أن هجوماً محتملاً بنحو ٣٠٠ طائرة مسيّرة لن يشكل تهديداً حاسماً أمام القدرات الدفاعية الأمريكية. وفي مايو، زعم تقرير يستند إلى معلومات سرية أن كوبا تسلمت نحو ٣٠٠ طائرة عسكرية مسيّرة، ودرست سيناريوهات لمهاجمة قاعدة غوانتانامو أو السفن العسكرية الأمريكية أو حتى منطقة كي ويست في فلوريدا. ولم تُؤكد هذه المزاعم علناً، لكن مسؤولين ومؤسسات مؤيدة لسياسة الضغط على كوبا استندوا إليها مراراً. وفي الوقت نفسه، وصفت الإدارة الأمريكية كوبا بأنها «تهديد للأمن القومي»، وفرضت عقوبات جديدة على مصادر تمويل الحكومة وأدواتها القمعية، ودرست خيارات توجيه ضربة عسكرية إليها. ويرى المنتقدون أن تضخيم قضية الطائرات المسيّرة جزء من مسار أوسع لتهيئة الأساس السياسي والقانوني لاستخدام القوة العسكرية. وخلال الفترة نفسها، زار مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية هافانا، وأصدرت وزارة العدل لوائح اتهام بحق راؤول كاسترو وعدد من الأشخاص الآخرين، ووصف كبار المسؤولين الأمريكيين كوبا بأنها من أبرز داعمي الإرهاب في المنطقة، ما قد يعكس سعياً إلى بناء ملف أمني ضد هافانا. وتأتي هذه التطورات فيما تفرض الولايات المتحدة حصاراً نفطياً شديداً على كوبا، التي شهدت خلال أسبوعين ثلاثة انقطاعات شاملة للكهرباء. وقد فاقم الضغط الاقتصادي الأزمة الإنسانية، في حين تآكلت القدرات العسكرية الكوبية بشدة خلال العقود الماضية. ويقول المنتقدون إن دولة لم تستطع حتى في ذروة قوتها تهديد الأراضي الأمريكية الرئيسية بصورة مباشرة، لا تمتلك اليوم قدرة هجومية موثوقة، مشيرين إلى أنه لم تُقدم خلال الأعوام الثلاثة والستين التي أعقبت أزمة الصواريخ الكوبية أدلة على وجود نيات هجومية لدى هافانا تجاه الولايات المتحدة أو جنوب فلوريدا أو غوانتانامو. ومع ذلك، ليست المخاوف الأمنية بلا أساس تماماً؛ إذ توجد تقارير عن نشاط مراكز روسية وصينية لجمع الاستخبارات الإلكترونية في كوبا، كما ظلت قرب الجزيرة الجغرافي من الولايات المتحدة مصدر حساسية دائمة لواشنطن، لكن من غير الواضح أن هذه الأنشطة تبرر بالضرورة رداً عسكرياً. وحتى في حال وجود الطائرات المسيّرة، فمن الأرجح أن تنظر إليها هافانا بوصفها جزءاً من قدراتها الدفاعية أو الردعية في مواجهة التهديدات الأمريكية المعلنة. وترتبط قضية كوبا أيضاً بالحسابات الداخلية الأمريكية؛ فتراجع التأييد الشعبي للحكومة واحتمال فقدان الجمهوريين أغلبيتهم في انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر قد يضيّقان النافذة الزمنية المتاحة للعمل العسكري. وفي المقابل، يرى بعض المسؤولين أن كوبا هدف أسهل من إيران، وأن العملية ضدها قد تكون سريعة على غرار التدخل في فنزويلا، بدلاً من التحول إلى مستنقع طويل. وفي المحصلة، لم تثبت بعد مزاعم وجود الطائرات الإيرانية المسيّرة، لكنها أصبحت عنصراً مهماً في صياغة رواية التهديد وزيادة احتمال التحرك العسكري الأمريكي ضد كوبا.

https://foreignpolicy.com/١٧/٧/٢٠٢٦/cuba-iran-drones-trump-venezuela-us-

FOREIGN AFFAIRS

بدء العد التنازلي لمستقبل نتنياهو السياسي

مع حلّ الكنيست الإسرائيلي وتحديد موعد الانتخابات في أواخر أكتوبر، يدخل بنيامين نتنياهو أصعب منافسة سياسية يواجهها منذ هجوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ وما أعقبه من قرابة ثلاثة أعوام من الحرب. ويواجه نتنياهو، الذي شغل منصب رئيس الوزراء لنحو عقدين بالمجمل، انتقادات واسعة بسبب إدارته حروب غزة وإيران ولبنان، وتدهور علاقات إسرائيل بالدول الغربية، وسلسلة من

النزاعات الداخلية. وتشير استطلاعات الرأي إلى تضاؤل فرصه في تشكيل حكومة جديدة، مع بقاء النتيجة غير محسومة. ويُعد غادي آيزنكوت، رئيس أركان الجيش السابق وزعيم حزب «ياشار» الوسطي، أبرز منافسيه؛ إذ تتوقع معظم الاستطلاعات الرئيسية حصول كل من الليكود وياشار على ما يزيد قليلاً على عشرين مقعداً، وهو عدد بعيد عن عتبة الواحد والستين مقعداً اللازمة لتشكيل الحكومة. وأظهر استطلاع للقناة الثالثة عشرة في ١٥ يوليو، للمرة الأولى، احتمال حصول أحزاب المعارضة مجتمعة على الأغلبية المطلوبة. ومع ذلك، إذا عجز المعسكران عن تشكيل ائتلاف، فسيبقى نتنياهو تلقائياً على رأس حكومة تصريف الأعمال. وقد شهدت إسرائيل خمس انتخابات بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٢، بعدما فشل معسكر نتنياهو وخصومه في تكوين أغلبية مستقرة؛ لذلك فإن خسارته الانتخابات لا تعني بالضرورة خروجه الفوري من السلطة. وستكون للنتيجة تداعيات مهمة على العلاقات الإسرائيلية الأمريكية، في ظل تراجع الدعم لإسرائيل في واشنطن بسبب الخسائر البشرية الكبيرة في حرب غزة، وكلفة المواجهة مع إيران التي بلغت عشرات المليارات من الدولارات، واضطراب إمدادات الطاقة العالمية. وقد صوّت أكثر من مئة نائب ديمقراطي في مجلس النواب الأمريكي لمصلحة مشروع يلغي نحو ثلاثة مليارات دولار من المساعدات العسكرية لإسرائيل، وعلى الرغم من سقوطه، فإنه كشف تراجع التأييد داخل الحزب الديمقراطي. كما ظهرت مسافة متزايدة لدى بعض الجمهوريين؛ إذ أعرب دونالد ترامب، رغم إشادته المتكررة بنتنياهو، عن استيائه من معارضته خفض التصعيد في غزة ولبنان وإيران، فيما اتهم نائب الرئيس الأمريكي إسرائيل بمحاولة التأثير في الرأي العام الأمريكي وعرقلة المسار الدبلوماسي. ومن المرجح أن يؤدي تغيير الحكومة الإسرائيلية إلى تحسن العلاقات الثنائية. ومع ذلك، لا يُتوقع أن يؤدي تغيير رئيس الوزراء بالضرورة إلى تحول جوهري في السياسة الأمنية والخارجية، نظراً إلى وجود توافق ملحوظ داخل المجتمع الإسرائيلي على إبقاء القوات في المناطق العازلة في غزة ولبنان وسوريا، ورفض قيام دولة فلسطينية؛ ومن ثم يُرجح أن تركز الحكومة المقبلة على القضايا الداخلية أكثر من السياسة الخارجية. وقد سعى ائتلاف نتنياهو قبل الانتخابات إلى الحفاظ على دعم أحزاب اليمين المتطرف والأحزاب الأرثوذكسية عبر تمرير قوانين مثيرة للجدل يمكنها تقييد سلطة القضاء، وزيادة نفوذ الحكومة على وسائل الإعلام، وإعفاء الرجال الحريديم عملياً من الخدمة العسكرية الإلزامية. ويتيح أحد القوانين، الذي سيدخل حيز التنفيذ في يناير، للحكومة تجاهل بعض الآراء الملزمة للمستشارة القضائية للحكومة. كما يكرّس قانون آخر دراسة التوراة بوصفها قيمة أساسية في القوانين الأساسية، ويعزز موقف الأحزاب الأرثوذكسية الرافض للتجنيد الإجباري. وصدر أيضاً أمر مؤقت لمنع اعتقال الحريديم الممتنعين عن الخدمة، إلا أن المحكمة أوقفت تنفيذه. وقد صُممت هذه الإجراءات لضمان بقاء عدد من الأحزاب الصغيرة داخل الائتلاف، غير أن استطلاعات الرأي تشير إلى أنها شديدة الرفض شعبياً، وقد تنقلب على نتنياهو. وبات بقاؤه السياسي مرتبطاً بقدرته على إدارة ائتلاف متشظٍّ، والاستفادة من انقسامات خصومه، وتكرار مهارته القديمة في تجاوز الأزمات الانتخابية.

https://www.foreignaffairs.com/russia/putin-will-turn-

HAARETZ

حتى مع اقتراب الهجوم البري، تريد الولايات المتحدة وإيران إبقاء إسرائيل غير القابلة للتنبؤ بعيداً عن الحرب

بعد أسابيع من التصعيد التدريجي، تتزايد المؤشرات إلى أن الحرب بين الولايات المتحدة وإيران قد تصبح أشد وأكثر اتساعاً. ومع ذلك، يفضّل الطرفان حالياً عدم دخول إسرائيل في مواجهة جديدة في الخليج الفارسي؛ فإيران تتجنب توسيع الحرب لأنها تنظر إلى إسرائيل بوصفها لاعباً غير قابل للتنبؤ، فيما لا تحتاج الولايات المتحدة في الظروف الراهنة إلى مشاركة عسكرية إسرائيلية. غير أن التوسع الجغرافي للحرب أو الحسابات

السياسية الداخلية لبنيامين نتنياهو قد يدفعان إسرائيل إلى دخول الصراع. وباستثناء تحقيق انتصار أمريكي حاسم على إيران، وهو أمر يبدو بعيد المنال حالياً، لن تجني إسرائيل فائدة واضحة من حرب أطول وأكثر اتساعاً. ومع ذلك، لم تقدم الحكومة الإسرائيلية، كما حدث خلال حرب يونيو ٢٠٢٥ والجولة الثانية من القتال مع إيران في فبراير ٢٠٢٦، تفسيراً واضحاً لأهداف مشاركتها وكلفتها ومكاسبها المحتملة. كما انتهت الحرب السابقة من دون تحقيق أهدافها المعلنة، المتمثلة في تغيير النظام السياسي الإيراني وتدمير البرنامجين النووي والصاروخي. وتشمل مؤشرات استعداد واشنطن لتصعيد العمليات المواقف الحادة لدونالد ترامب، واستهداف البنى التحتية العسكرية ومنشآت النقل، وتهديد مرافق الطاقة، وعودة عشرات طائرات التزود بالوقود الإضافية إلى إسرائيل وتمركزها في قواعد سلاح الجو، والتحذير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية بشأن السفر إلى إسرائيل والمنطقة. ووسعت إيران بدورها نطاق هجماتها، واستهدفت حتى السعودية بعد أربعة أشهر من الهدوء، كما تنسق مع الحوثيين في اليمن بشأن استئناف تعطيل الملاحة في مضيق باب المندب. ويتمثل أبرز تحركات إيران في مهاجمة السفن التي تعبر المسار الجنوبي لمضيق هرمز بالقرب من السواحل العُمانية. وينبع سلوك طهران من عاملين متناقضين؛ فمن جهة، اكتسب القادة الإيرانيون ثقة أكبر بعد تراجع ترامب وقبوله جزءاً مهماً من مطالبهم في مذكرة التفاهم الموقعة الشهر الماضي، ومن جهة أخرى، دفعتهم الضغوط الاقتصادية الشديدة والخوف من الانهيار المالي إلى السعي لتعزيز قدرتهم التفاوضية. وقد أدت الاستفزازات الإيرانية في النهاية إلى رد عسكري أمريكي، رغم أن ترامب لم يكن راغباً، على ما يبدو، في استئناف الحرب. وقد يؤدي استمرار تبادل الهجمات إلى ارتفاع أسعار النفط خلال الصيف والإضرار بأداء الجمهوريين في انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر. ومن هذا المنظور، قد يكون تكرار ترامب مزاعمه بشأن الأصوات المزورة والتدخل الخارجي محاولة استباقية لتبرير النتائج المحتملة للانتخابات. وتتمثل الرواية الرسمية لواشنطن في أن الهجمات الإيرانية في هرمز أجبرت الولايات المتحدة على الرد، وأن هدف العمليات هو دفع طهران إلى العودة إلى المفاوضات وإحياء مذكرة التفاهم. غير أن بعض التقديرات ترى أن الغارات الجوية في جنوب إيران قد تكون تمهيداً لعملية برية تشمل احتلال أجزاء من السواحل الجنوبية، والسيطرة على مضيق هرمز، وإنهاء الوجود العسكري الإيراني في المنطقة. وقد يكون قصف الجسور والسكك الحديدية والمطارات هدفه منع نقل القوات الإيرانية إلى هرمز، فيما يمكن تفسير استهداف قواعد الجيش والمنظومات الصاروخية والطائرات المسيّرة والرادارات في جنوب إيران بوصفه سعياً إلى تمهيد الطريق أمام عملية أوسع. ولا تزال إسرائيل على هامش التطورات، لكن تصعيد الحرب قد يعرقل خطة انسحاب جيشها من قرى جنوب لبنان وتسليم مهمة مواجهة البنية التحتية لحزب الله إلى الجيش اللبناني. وفي الوقت نفسه، تفاقم خلاف الحكومة مع رئيس أركان الجيش بشأن إعفاء طلاب المعاهد الدينية الأرثوذكسية من الخدمة العسكرية. وقد أدت انتقاداته لنقص القوات القتالية إلى حملات إعلامية شنها الائتلاف الحاكم ضده، بينما تقدم غادي آيزنكوت، رئيس الأركان السابق، على نتنياهو في بعض استطلاعات الرأي. كما يُنظر إلى الضغط على جهاز الأمن الداخلي للتحقيق مع القناة الثانية عشرة بوصفه جزءاً من مساعي الحكومة للسيطرة على وسائل الإعلام وإثارة مزاعم تسريب معلومات سرية قبيل الانتخابات.

https://www.haaretz.com/middle-east-news/١٩-٠٧-٢٠٢٦/

YNET NEWS

لماذا لا تستطيع إسرائيل المراهنة ضد جي دي فانس؟

تكشف التصريحات الأخيرة لنائب الرئيس الأمريكي جي دي فانس عن تشكّل شرخ جدي بين جانب من تيار «أمريكا أولاً» والحكومة الإسرائيلية. فقد زعم فانس أن شخصيات داخل البنية السياسية الإسرائيلية استعانت بخدمات براد بارسكيل، أحد المسؤولين السابقين في حملة دونالد ترامب الانتخابية، لتنفيذ عملية منسقة تهدف إلى التأثير في الجمهوريين وإضعاف موقعه. ومن وجهة نظره، لا تقتصر المسألة على محاولة حكومة أجنبية التأثير في السياسة الأمريكية، بل تشمل نشاط أفراد من داخل البنية السياسية للولايات المتحدة

لتغيير مواقف الناخبين الجمهوريين ضده. وقد نشأ فانس في بيئة محرومة بمنطقة أبالاتشيا، داخل أسرة أحادية الوالد عانت مشكلات اقتصادية وإدماناً، ثم درس في كلية الحقوق بجامعة ييل وعمل ضمن الشبكة الاقتصادية لبيتر ثيل. وقبل تقاربه مع ترامب، كان من أشد منتقديه، لكنه وصل إلى منصب نائب الرئيس بدعم من دونالد ترامب الابن، بوصفه ممثلاً بارزاً لنهج «أمريكا أولاً». ويتمحور تصوره حول تقليص التدخلات الخارجية، والتركيز على القضايا الداخلية، وتوجيه الموارد إلى المناطق الأمريكية المحرومة. وقد انعكس هذا النهج على سياسته تجاه إيران؛ إذ كان من أبرز الداعين إلى التوصل إلى تسوية مع طهران لتجنب الحرب، وأُسندت إليه مسؤولية إدارة العلاقات معها. وحاول قبل اندلاع حرب فبراير ٢٠٢٦ تأسيس إطار دبلوماسي، لكنه لم ينجح، ثم أدار في المرحلة التالية مفاوضات انتهت بتوقيع مذكرة تفاهم تهدف إلى إنهاء الحرب. ولذلك يبدي حساسية خاصة تجاه الإجراءات التي تُظهر إسرائيل بوصفها سبباً في توسيع الحرب أو إطالة أمدها. كما تؤثر النزعة الدينية لفانس في مواقفه؛ فقد اعتنق الكاثوليكية، ولا تربطه بإسرائيل، بخلاف بعض تيارات الصهيونية المسيحية، علاقة عاطفية أو لاهوتية خاصة، بل تتمحور رؤيته أساساً حول القومية والمصالح الأمريكية. وقد عززت التقارير والصور المتعلقة باعتداء يهود متطرفين على سائحين مسيحيين في القدس، ومهاجمة راهبة، وتخريب رموز مسيحية على أيدي عسكريين، وطرح تصورات لتوسيع الأراضي الإسرائيلية نحو لبنان، اعتقاد بعض المحافظين الأمريكيين بأن المسيحيين يتعرضون للضغط في إسرائيل، وهو ما يصعّب على التيارات المسيحية المؤيدة لها الدفاع عن تل أبيب. ومع ذلك، أدى فانس دوراً نشطاً في تحرير الرهائن الإسرائيليين، وتحدثت عائلاتهم، ولا سيما عائلة عيدان ألكسندر، عن التزامه الشخصي بهذا الملف؛ ومن ثم فإن اختزال العلاقة معه في الخلافات المرتبطة بإيران أو انتقاداته لإسرائيل قد يؤدي إلى خسارة قنوات مهمة للتعاون. وقد ركزت السياسة الخارجية الإسرائيلية خلال العقدين الماضيين بصورة مفرطة على الجمهوريين، بينما ضعفت علاقاتها بالحزب الديمقراطي، ولذلك قد تضعها المواجهة المتزامنة مع فانس في موقف يتبنى فيه أبرز مرشحي الحزبين توجهاً سلبياً تجاهها. وقد يبتعد فانس، مع اقتراب المنافسة الرئاسية، عن الجناح القومي المتشدد ويتجه نحو مواقف أكثر اعتدالاً لكسب دعم الإنجيليين. وسيكون التركيز الحصري على ماركو روبيو، وتجاهل احتمال ترشح فانس للرئاسة أو توليه المنصب وفق آليات الخلافة الدستورية، خطوة شديدة المخاطر. وعلى إسرائيل أن تعيد بناء علاقاتها بالديمقراطيين، وتحافظ في الوقت نفسه على قنوات الاتصال مع فانس، وأن تركز على مجالات التفاهم، ولا سيما التعاون في ملف الرهائن، بدلاً من تضخيم نقاط الخلاف.

https://www.ynetnews.com/opinions-analysis/article/sykn..w٨ezx

ALJAZEERA

هل يستطيع العراق حسم ملف السلاح قبل الثلاثين من سبتمبر المقبل؟

مع اقتراب ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦، الموعد المعلن لانتهاء مهمة قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في العراق، أصبح ملف سلاح الجماعات المسلحة أحد أهم الاختبارات التي تواجهها حكومة بغداد. ولم يعد هذا الملف مجرد قضية داخلية، بل بات مرتبطاً بصورة مباشرة بعلاقات العراق مع الولايات المتحدة، والصراع بين واشنطن وطهران، ومستقبل موقع الجماعات المسلحة داخل البنيتين السياسية والأمنية للبلاد. وخلال زيارة رئيس الوزراء العراقي علي فالح الزيدي

إلى واشنطن، تصدرت القضايا الاقتصادية والاستثمارية المباحثات، غير أن الولايات المتحدة ربطت توسيع تعاونها مع بغداد بإحراز تقدم ملموس في حصر السلاح بيد الدولة. وترى الحكومة والقوى الداعمة لها أن المسار الجاري خطوة نحو ترسيخ سلطة المؤسسات الرسمية، بينما ترفض بعض الجماعات المسلحة اتخاذ أي إجراء قبل الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية. وقد ربطت إحدى الجماعات تسليم سلاحها أو تقييده بالحصول على ضمانات بشأن مستقبلها الداخلي وتنفيذ الانسحاب العسكري الأجنبي، مبررة استمرار احتفاظها بالسلاح بوجود تهديدات خارجية تستهدف سيادة العراق وأمنه، لكنها تؤكد أنها لا تعارض تنظيم الملف تحت إشراف الدولة، شريطة أن يتم ذلك بالتوافق والضمانات، لا بالإكراه. أما عصائب أهل الحق، وهي من أبرز قوى الإطار التنسيقي، فتعرف المسألة لا بوصفها «تسليم السلاح»، بل نقل صلاحية إصدار أوامر استخدامه إلى القائد العام للقوات المسلحة. ووفق هذا التصور، يبقى السلاح بحوزة وحدات الحشد الشعبي، مع إنهاء الروابط السياسية والعقائدية لبعض التشكيلات، وحصر القرار العملياتي بالدولة. كما قُدّم إعلان فصل حركة صادقون السياسية عن جناحها المسلح بوصفه إجراءً لبناء الثقة وتشجيع بقية الجماعات. وجرت داخل الإطار التنسيقي حوارات بوساطة عمار الحكيم، وأعلنت بعض التشكيلات، ومنها كتائب الإمام علي، انفصالها التنظيمي، فيما أبدت جماعات أكثر تحفظاً استعدادها لبحث القضية بعد خروج القوات الأجنبية. ويُتوقع تشكيل لجان متخصصة لمواصلة المفاوضات عقب عودة رئيس الوزراء من واشنطن. ويمكن أن يشكل التزام الولايات المتحدة بموعد ٣٠ سبتمبر أهم أداة تفاوضية بيد الحكومة لنقل سلطة السلاح إلى المؤسسات الرسمية، بينما سيمنح أي تأخير الجماعات المعارضة ذريعة لتبرير استمرار الوضع الراهن. ولا تزال كتائب حزب الله وحركة النجباء من أشد المعارضين لنزع سلاح الجماعات أو حلها. كما زادت الهجمات الأخيرة بالطائرات المسيّرة على القنصلية الأمريكية في أربيل ومحيط المطار من تعقيد المفاوضات الداخلية. ولم تتبنَّ أي جماعة هذه الهجمات، فيما نفت بعض التيارات القريبة من الفصائل المسلحة إطلاق الطائرات من الأراضي العراقية. وتُقيَّم الهجمات ضمن تداعيات المواجهة الإيرانية الأمريكية، لكنها قد تزيد الضغوط الأمريكية على بغداد. وعلى الرغم من تقدم الحوارات، يبقى احتمال الحل الكامل للجماعات المسلحة ضعيفاً، بينما يتمثل السيناريو الأرجح في إعادة تنظيمها، وتقليص قدراتها العملياتية، وجمع جزء من الأسلحة الثقيلة، ولا سيما الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة. ومن المرجح أن تقبل واشنطن بدمج بعض الجماعات في المؤسسات الرسمية والتعامل قانونياً مع المعارضين، ما دامت قواتها وسفارتها ومصالحها لا تتعرض للاستهداف. ومن ثم، لا يمثل ٣٠ سبتمبر مجرد موعد لانتهاء مهمة التحالف، بل معياراً لقياس قدرة الحكومة على تحويل التفاهمات السياسية إلى نظام أمني جديد، واختباراً لانتقال الجماعات المسلحة من منطق «المقاومة» إلى منطق «الدولة».

https://www.aljazeera.net/politics/١٨/٧/٢٠٢٦/%D٨٧%٩D-٨٤%٩

FT

«وسيم» و«مقاتل عظيم»: زعيم العراق الجديد يسعى إلى كسب رضا واشنطن

FT FINANCIAL TIMES

توجّه علي فالح الزيدي، رئيس الوزراء العراقي الجديد، إلى واشنطن بعد أسابيع قليلة من تعيينه المفاجئ، سعياً إلى ترميم علاقات بغداد بإدارة دونالد ترامب، رغم أنه كان قد شارك، قبل ستة أيام فقط من لقاء البيت الأبيض، في مراسم تشييع آية الله علي خامنئي، المرشد الإيراني الذي قُتل. وخلال اللقاء، وصف ترامب الزيدي بأنه «بطل جديد»، و«مقاتل عظيم»، و«صديق للولايات المتحدة»، و«قوي»، و«مذهل»، و«وسيم»، بل أضاف مأدبة غداء غير مدرجة مسبقاً إلى جدول الزيارة. وكان الزيدي قد أعلن أن مهمته الأساسية تتمثل في «مصادقة ترامب». وجاء اللقاء بدور من توم باراك، المبعوث الخاص لترامب وأحد المقربين من الزيدي، في وقت يتعين فيه على العراق تحقيق توازن بين تحسين علاقاته بواشنطن والحفاظ على روابطه التاريخية بطهران. وقد جعل استئناف المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران منذ مارس، والإغلاق الفعلي لمضيق هرمز، هذا التوازن أكثر صعوبة، فيما يواجه العراق أزمة مالية داخلية نتيجة تراجع صادراته النفطية، التي تمثل معظم إيرادات الدولة، بأكثر من ٥٠ في المئة. وقيّم المسؤولون العراقيون والأمريكيون اللقاء بوصفه ناجحاً؛ إذ استطاع الزيدي، من خلال تأكيده الإرث الحضاري للعراق وبناء تواصل شخصي مع ترامب، كسب انطباع إيجابي لديه. غير أن منتقدين يرون أن وعود رئيس الوزراء، ولا سيما تعهده بنزع سلاح الجماعات الشيعية المسلحة، صيغت للاستهلاك السياسي في واشنطن أكثر من استنادها إلى قدرة فعلية على التنفيذ. فعدد كبير من هذه الجماعات يرتبط بإيران، وشارك في عمليات خلال الحرب الأمريكية الإسرائيلية عليها، ومع ذلك دعم ترشيح الزيدي لرئاسة الوزراء. ويأتي هذا النهج ضمن نمط شائع لدى قادة المنطقة في التعامل مع ترامب، يقوم على تقديم وعود كبيرة، وإبراز الانسجام مع أولويات الولايات المتحدة، ومحاولة تقليص مخاطر العقوبات أو الإجراءات الأمريكية المفاجئة. وقد نجح الرئيس السوري أحمد الشرع، من خلال بناء علاقة شخصية مع ترامب، في الحصول على إعلان رفع اسم سوريا من قائمة الدول الراعية للإرهاب. ويسود تقدير بأن قادة الشرق الأوسط يسعون إلى الحد من الكلفة المحتملة لسياسات ترامب أكثر من توقعهم تحقيق مكاسب كبرى. والتقى الزيدي في واشنطن مسؤولي شركات أمريكية كبرى، بينها شركات نفطية، وكان التفاوض مع شركة شيفرون بشأن إنشاء شبكة خطوط أنابيب لتجاوز مضيق هرمز من أبرز الموضوعات المطروحة. ولم يتضح بعد ما إذا كانت هذه الاتصالات ستؤدي إلى استثمارات أو تمويل دفاعي أو نتائج عملية. وكانت علاقات بغداد وواشنطن قد تراجعت خلال عهد محمد شياع السوداني، إذ رأى مسؤولو إدارة ترامب أنه مرتبط بالمصالح الإيرانية وعاجز عن ضبط الجماعات المسلحة. وفي مطلع العام، أوقفت الولايات المتحدة تحويل شحنات الدولار النقدي إلى العراق للضغط على النخب الحاكمة، لكنها استأنفتها بعد تولي الزيدي منصبه. والزيدي رجل أعمال يبلغ ٤١ عاماً ولا يمتلك خبرة سياسية أو دبلوماسية، وهو مالك مصرف الجنوب الإسلامي، الذي حُرم عام ٢٠٢٤، بطلب أمريكي، من التعاملات بالدولار بسبب اتهامات بغسل الأموال لصالح إيران والجماعات المتحالفة معها. كما مثّلت المشاركة الشعبية الواسعة في مراسم تشييع خامنئي داخل العراق دليلاً واضحاً على نفوذ طهران. وعلى الرغم من الشائعات بشأن ضغوط إيرانية لإلغاء زيارة واشنطن، امتنع الزيدي خلال لقائه ترامب عن تأييد انتقاداته لطهران، وحوّل النقاش نحو العلاقات الاقتصادية وانسحاب ما تبقى من القوات الأمريكية في سبتمبر. ومع ذلك، تبدو إمكانية تحقيق الأهداف الأمريكية محدودة؛ فبعض الجماعات تحدثت عن الاندماج في القوات الرسمية، لكن الفصائل الأقرب إلى طهران لا تزال معارضة، كما أن قدرتها على زعزعة الاستقرار تهدد الاستثمار الأجنبي. وطالب عدد من الجمهوريين بإجراءات أكثر وضوحاً، معتبرين وعود الزيدي غير كافية، بينما يرى محللون آخرون أن رضا ترامب عن علاقته الشخصية برئيس الوزراء العراقي قد يجعل التفاصيل وأوجه القصور التنفيذية في مرتبة ثانوية.

https://www.ft.com/content/٥٦c٥-٨٦٤٣٦e٤-٤٩a-٨٦b٤f-٨

INSS

اتساع الانقسام: هل تؤيد أغلبية الديمقراطيين في مجلس النواب الأمريكي وقف المساعدات العسكرية لإسرائيل؟

يكشف التصويت الأخير في مجلس النواب الأمريكي على الوقف الفوري للمساعدة العسكرية السنوية المقدمة إلى إسرائيل، والبالغة ٣٫٣ مليارات دولار، عن تآكل خطير في مكانة إسرائيل داخل الحزب الديمقراطي. فمن أصل ٢١٢ نائباً ديمقراطياً، صوّت ١٠٣ نواب لمصلحة وقف المساعدة، وعارضه ٩٨ نائباً، فيما صوّت عشرة نواب بـ«الحضور». وقد سقط المقترح في نهاية المطاف بسبب معارضة جميع الجمهوريين تقريباً وجزء من الديمقراطيين، غير

أن تأييد ما يقارب نصف الكتلة الديمقراطية أظهر أن قضية إسرائيل أصبحت من أبرز خطوط الانقسام داخل الحزب. وقدّم المقترح توماس ماسي، النائب الجمهوري المنتقد لقيادة حزبه، وكان الجمهوري الوحيد الذي أيده. وفي المقابل، صوّت لمصلحته عدد من كبار الشخصيات الديمقراطية التي عُرفت سابقاً بدعم إسرائيل، من بينهم نانسي بيلوسي وبعض مسؤولي الكتلة الحزبية. وعارض زعيم الأقلية الديمقراطية وقف التمويل، لكنه لم يمارس ضغوطاً منظمة لإجبار الأعضاء على التصويت ضده، لأن المقترح كان مرجحاً أن يفشل، ولأن فرض الانضباط الحزبي كان يمكن أن يعمق الانقسام الداخلي. واستند مؤيدو وقف المساعدة أساساً إلى ثلاثة اعتبارات: معارضة سياسات الحكومة الإسرائيلية الحالية ورئيس وزرائها شخصياً؛ وانتقاد طريقة إدارة الحروب الإقليمية وحجم الأضرار التي لحقت بالمدنيين، والتي وصفها بعض النواب بأنها «إبادة جماعية»؛ والقول إن إسرائيل دولة ثرية ذات موازنة دفاعية كبيرة ولا تحتاج إلى دعم أمريكي مباشر. وحتى بعض معارضي المقترح لم يدافعوا عن إسرائيل صراحة، بل برروا تصويتهم السلبي بالطابع الاستعراضي للمبادرة أو باشتمالها على بنود غير مرتبطة بالموضوع ومثيرة للإشكال. وقد يؤثر هذا التحول مباشرة في مستقبل المساعدات العسكرية الأمريكية. فمن المحتمل أن تنقل انتخابات التجديد النصفي في ٣ نوفمبر أغلبية مجلس النواب إلى الديمقراطيين، ما سيزيد الضغوط لإعادة هيكلة العلاقات الأمنية. وتتفاوض الولايات المتحدة وإسرائيل على اتفاق يحل محل مذكرة التفاهم الأمنية الموقعة عام ٢٠١٨، والسارية حتى عام ٢٠٢٨. وتشير التقارير إلى توجه نحو خفض تدريجي للمساعدات المباشرة في الاتفاق المقبل، لكن السؤال الرئيسي لم يعد يتعلق بمبدأ الخفض، بل بسرعته ونطاقه. ومن المرجح أيضاً أن يخضع التعاون بين الصناعات الدفاعية في البلدين لرقابة أشد وقيود أكبر على استخدام الأسلحة الأمريكية. وقد انكشفت كذلك الهشاشة البنيوية لمذكرة التفاهم؛ فهي ليست قانوناً ملزماً، ويتعين على الإدارة الأمريكية الحصول سنوياً على التمويل من الكونغرس. وكان التأييد الواسع من الحزبين يضمن هذه العملية في السابق، لكن التصويت الأخير أظهر أن تنفيذ الالتزامات المتبقية من الاتفاق الحالي قد يواجه عراقيل أيضاً. وقد يؤدي وقف التمويل إلى إجبار إسرائيل والحكومة الأمريكية على إيجاد مصادر بديلة لتمويل عقود تسليح أُبرمت مسبقاً. ويتمثل المحور الأساسي لتحول مواقف الديمقراطيين في القضية الفلسطينية، إذ ترى شريحة متزايدة من قاعدتهم الانتخابية أن إسرائيل دولة قمعية وأن سياساتها تتعارض مع القيم والمصالح الأمريكية. وقد انعكس هذا الاتجاه على مكانة لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية «أيباك»، التي أصبحت في نظر كثيرين رمزاً للنفوذ السلبي في السياسة الداخلية الأمريكية. وقد يخفف تغيير حقيقي في سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين من انتقادات الديمقراطيين المعتدلين، لكن الوعود العامة والتصريحات اللفظية لم تعد كافية لعكس المسار القائم. كما أن دعم الجمهوريين لإسرائيل ليس مضموناً؛ فتصريحات جي دي فانس الحادة بشأن محاولات إسرائيل التأثير في الرأي العام الأمريكي، والصلات المحتملة لجيفري إبستين بأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، ورغبة تل أبيب في استمرار الحرب مع إيران إلى أجل غير محدد، تشير إلى امتداد تآكل التأييد إلى جناح «أمريكا أولاً». ومن ثم، تواجه العلاقات بين واشنطن وتل أبيب أزمة طويلة الأمد تشمل الحزبين.

https://www.inss.org.il/publication/house-democrats/

CSIS

الذكاء الاصطناعي ومستقبل الإرهاب

لن يُحدث الذكاء الاصطناعي، على الأرجح، تحولاً مفاجئاً في الإرهاب، بل سيعزز الاتجاهات القائمة، مثل لامركزية الجماعات، وعنف الفاعلين المنفردين، والدعاية الرقمية، والتجنيد، وتزييف المعلومات، والدعم العملياتي. ولا تُعد الجماعات الإرهابية عادة من رواد الابتكار التكنولوجي، بسبب محدودية مواردها والضغوط الأمنية وخطر الاختراق الاستخباراتي، ولذلك تفضل الوسائل الرخيصة والموثوقة، مثل الأسلحة النارية والعبوات الناسفة والعمليات الانتحارية والهجمات بالمركبات. وقد نُفذ أكثر من ٨٠ في المئة من الهجمات الإرهابية خلال العقد الماضي بالأسلحة النارية أو القنابل. ومع ذلك، تتمتع هذه الجماعات بقدرة على التوظيف الخلاق للتقنيات الجاهزة؛ فقد استخدم تنظيم داعش شبكات التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة المشفرة، بينما دمج حزب الله الطائرات المسيّرة والذخائر الموجهة والعمليات الاستخباراتية في استراتيجيته. وسيظهر أهم أثر قصير الأمد للذكاء الاصطناعي في الدعاية والتجنيد؛ إذ تتيح الأدوات التوليدية إنتاج النصوص والصور والأصوات ومقاطع الفيديو والترجمات والمحتوى المخصص بسرعة وكلفة منخفضة.

ويمكن تكييف الرسائل وفق العمر أو الدين أو السخط السياسي أو الشعور بالاغتراب أو الذكورية المتطرفة أو الميل إلى نظريات المؤامرة. كما تتيح تقنيات التزييف العميق اختلاق تصريحات القادة ومشاهد العنف والأخبار الكاذبة. وقد قدمت فروع مرتبطة بتنظيم القاعدة تدريباً على استخدام الذكاء الاصطناعي في إنتاج الدعاية والتطرف، بينما نظم تنظيم داعش خراسان دورات تدريبية منذ عام ٢٠٢٣، ونشر بعد هجوم قاعة كروكوس في مارس ٢٠٢٤ أخباراً زائفة بواسطة مذيع اصطناعي. غير أن زيادة المحتوى لا تعني بالضرورة زيادة الإقناع، كما أن المنصات أنفقت مليارات الدولارات ووظفت عشرات الآلاف من المتخصصين لإزالة المحتوى المتطرف. وخلال الأزمات، يمكن للذكاء الاصطناعي نشر الشائعات وادعاءات المسؤولية الزائفة وأرقام الضحايا المختلقة والروايات التحريضية بسرعة، بما قد يؤدي إلى اضطرابات أو هجمات انتقامية أو ذعر عام أو ردود حكومية مفرطة. كما يمكنه تعزيز التصيد الاحتيالي والهويات والوثائق المزيفة والجمعيات الخيرية الوهمية وعمليات الاحتيال المالي وبالعملات المشفرة لتمويل الجماعات. وقد تعمل روبوتات المحادثة مدرباً أو داعية أو مرشداً أو رفيقاً عاطفياً، فتُبقي الأفراد المعزولين على مسار التطرف، وهو خطر مهم خصوصاً بالنسبة إلى الفاعلين المنفردين. ومع ذلك، لا يؤدي العزل الاجتماعي أو التعرض للمحتوى المتطرف وحدهما إلى الإرهاب، إذ تظل العوامل السياسية والنفسية والاجتماعية حاسمة. ويُستخدم الذكاء الاصطناعي أيضاً في تحديد الأهداف، والترجمة، وجمع معلومات المصادر المفتوحة، وتخطيط المسارات، وتصميم المواد المتفجرة، والتشفير، والبرمجة. وفي مايو ٢٠٢٦، استضافت منصة هاغينغ فيس وحدها ٣٦٨,٩٤٤ نموذجاً لتوليد النصوص، و١٠٠,٣٣٣ نموذجاً لتحويل النص إلى صورة، و٥,٦٧٠ نموذجاً لتحويل النص إلى كلام، و١,٧٢٣ نموذجاً لتحويل النص إلى فيديو. كما أظهرت قضية تفجير دلهي في نوفمبر ٢٠٢٥ أن المتهم الرئيسي استخدم يوتيوب وتشات جي بي تي لتعلم صنع قنبلة صاروخية. لكن الذكاء الاصطناعي لا يعوض الثقة التنظيمية أو الخبرة الميدانية أو الأمن العملياتي أو القدرة الفعلية على التنفيذ. أما المخاطر الكيميائية والبيولوجية فهي خطيرة لكنها محدودة؛ إذ يمكن للذكاء الاصطناعي تسهيل تصميم العوامل الخطرة وتحليل البروتينات وحل المشكلات المختبرية، غير أن إنتاج سلاح بيولوجي يظل بحاجة إلى مختبر ومواد ومعرفة ضمنية وتمويل ومهارات عالية. وقد يأتي الخطر الأكبر من أفراد عدميين أو جماعات طائفية تسعى إلى إيقاع خسائر واسعة. وفي المقابل، ستستخدم الحكومات الذكاء الاصطناعي لتحليل الأنماط، ومراقبة السفر والمعاملات، واكتشاف المحتوى المتطرف، وتحليل الاتصالات، والترجمة الآلية، والتعرف إلى الوجوه، وتعقب المركبات. غير أن هذه القدرات تزيد مخاطر الإيجابيات الكاذبة والتمييز والمراقبة الشاملة ونشوء دولة رقابية؛ ولذلك تبرز ضرورة التدقيق المستقل، والتعاون بين الحكومات والقطاع الخاص، والتقييم المستمر للمخاطر الكيميائية والبيولوجية، والرقابة القضائية، وحماية الخصوصية والحقوق المدنية.

https://www.csis.org/analysis/artificial-intelligence-and-future-

INSS

صفقة المحركات ومقاتلات «إف-٣٥» لتركيا: تداعيات على توازن القوى الإقليمي والعالمي

تمضي الإدارة الأمريكية في إبرام صفقة تتجاوز قيمتها ٧٠٠ مليون دولار لبيع محركات «إف-١١٠» إلى تركيا لاستخدامها في مقاتلتها الوطنية من الجيل الخامس «قآن». ولا تُعد هذه الخطوة مجرد صفقة تقنية، بل قد تمهد لعودة أنقرة الكاملة إلى برنامج «إف-٣٥». ويتمثل الهدف المعلن لواشنطن في الحفاظ على تركيا بوصفها إحدى ركائز حلف شمال الأطلسي، غير أن هذه السياسة تنطوي على ثلاثة مخاطر رئيسية: تعزيز قدرات دولة تخوض منافسة هجومية مع أعضاء غربيين في الحلف، ولا سيما اليونان؛

وزيادة الاحتكاك الإقليمي من خلال دعم أنقرة لحركة حماس وحكومة أحمد الشرع في سوريا؛ وتهديد أمن شبكة «إف-٣٥» العالمية نتيجة وجودها بالقرب من منظومة «إس-٤٠٠» الروسية. وانضمت تركيا في يوليو ٢٠٠٢ إلى البرنامج المشترك لإنتاج «إف-٣٥»، لكنها أعلنت في سبتمبر ٢٠١٧ شراء منظومة «إس-٤٠٠» الروسية بقيمة ٢٫٥ مليار دولار. وأدى تسلم المكونات الأولى في يوليو ٢٠١٩ إلى استبعادها من البرنامج ووقف تسليم الطائرات المنتجة لها، كما فرضت الولايات المتحدة في ديسمبر ٢٠٢٠ عقوبات على رئاسة الصناعات الدفاعية التركية بموجب قانون مكافحة خصوم أمريكا. ودفعت ضغوط أنقرة خلال عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ الإدارة الأمريكية إلى مراجعة التعاون التكنولوجي، رغم استمرار المعارضة الجدية من الحزبين في الكونغرس، ولا سيما ما دامت تركيا تحتفظ بالمنظومة الروسية. ويتيح بيع محركات «إف-١١٠» المضي في مشروع «قآن» من دون التخلي الفوري عن «إس-٤٠٠»، لكن المحرك وحده لن يحول الطائرة إلى مقاتلة متكاملة من الجيل الخامس، إذ يظل هدف تركيا النهائي العودة إلى برنامج «إف-٣٥». وفي الوقت نفسه، تعتزم أنقرة شراء ما يصل إلى ٥٦ مقاتلة «يوروفايتر تايفون» من بريطانيا وقطر وعُمان، وتدريب طياريها في قطر. وقد يؤدي نجاح «قآن» إلى تحويل تركيا إلى مصدّر مهم للمقاتلات الشبحية؛ إذ وقعت إندونيسيا عقداً للشراء، بينما أبدت مصر والسعودية اهتماماً بها. ومن شأن انتشار هذه القدرات بين الدول السنية إضعاف الاحتكار الإقليمي الإسرائيلي لمقاتلات الجيل الخامس. كما أن القانون الأمريكي الخاص بالحفاظ على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل لم يُطبق رسمياً حتى الآن على أنقرة بسبب عضويتها في الناتو. ويتمثل أكبر خطر تقني في تشغيل مقاتلات الجيل الخامس بالقرب من منظومة «إس-٤٠٠» ورادار «٩١ إن ٦ إي»، الذي يبلغ مدى كشفه نحو ٦٠٠ كيلومتر؛ إذ تستطيع المنظومة تسجيل البصمات الرادارية وأنماط الطيران ونقاط ضعف «إف-٣٥» أو «قآن»، ونقل المعلومات إلى روسيا وربما الصين. ولا يهدد هذا التسرب تفوق الولايات المتحدة وإسرائيل فقط، بل ميزة جميع الدول المالكة لمقاتلات «إف-٣٥». كما ستزيد عودة تركيا إلى البرنامج من وصولها إلى شبكات البيانات القتالية المشتركة والعقائد العملياتية السرية للناتو. وستتعرض الصناعات الدفاعية الإسرائيلية بدورها لمخاطر مباشرة، لأن شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية تشارك في إنتاج أجنحة «إف-٣٥»، بينما تصنع شركة إلبيت نظام العرض المثبت على خوذة الطيار. وقد تجعل عودة تركيا الملكية الفكرية والتقنيات الحساسة لهاتين الشركتين أكثر عرضة للخطر، في ظل توسيع أنقرة علاقاتها مع روسيا ومحاور غير غربية. غير أن التهديد الأساسي لا يقتصر على التكنولوجيا، بل يرتبط بالاستراتيجية الإقليمية التركية؛ فتمركز مقاتلات «إف-١٦» وقاعدة دائمة للطائرات المسيّرة في شمال قبرص، والتنافس مع اليونان، والوجود العسكري في سوريا، والدعم السياسي والعملي لحماس، والتقارب المتزايد مع قطر ومصر والسعودية، كلها مؤشرات إلى سعي تركيا للتحول إلى قوة مستقلة ومحور موازن في العالمين العربي والإسلامي. وقد يعزز امتلاك قوة جوية من الجيل الخامس ثقة أنقرة بنفسها ويدفعها إلى سلوك أكثر هجومية في البحر المتوسط والشرق الأوسط، بما يحد من حرية الحركة الجوية والبحرية لإسرائيل ويضعف التماسك الداخلي للناتو.

https://www.inss.org.il/publication/f-٣٥turkey/

RT

لماذا ينبغي لمجموعة بريكس مقاومة التحول إلى تكتل على النمط الغربي؟

وضعت توسعة مجموعة بريكس خلال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ المجموعة أمام سؤالين أساسيين: كيف يمكنها الحفاظ على تماسكها الداخلي، وكيف تستطيع الاضطلاع بدور أكثر فاعلية في الحوكمة العالمية؟ ولا تكمن الإجابة المناسبة في محاكاة المؤسسات الغربية أو التحول إلى تكتل مغلق وتصادمي؛ إذ لن تنجح بريكس إلا إذا تبنت أهدافاً مشتركة تنسجم مع الأولويات الداخلية لأعضائها وتعكس في الوقت نفسه احتياجات غالبية دول العالم. وعادة ما تكون المنظمات الدولية نتاجاً لتوازن محدد للقوى؛ فقد أُنشئ بعضها بعد الحروب لتثبيت نتائجها العسكرية، بينما يعمل بعضها الآخر على تنسيق

سياسات مجموعة محدودة من الدول. أما بريكس، فعلى خلاف هذا النموذج، لم تُنشأ لتكريس نتائج حرب، ولا تقوم على تراتبية عسكرية مشتركة، ولا تسعى إلى فرض سياسة خارجية موحدة أو تشكيل جبهة ضد القوى الخارجية. وتُظهر تجارب المؤسسات الأخرى أن المنظمة تبلغ أعلى درجات فاعليتها عندما تحافظ على تركيزها على غايتها الأصلية. فقد أتاح التكامل الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية لدول أوروبا الغربية تعزيز قاعدتها الاقتصادية من خلال دمج الأسواق، واكتساب نفوذ سياسي أكبر في وقت أُسند فيه جانب مهم من دورها العسكري المستقل إلى الولايات المتحدة، غير أن الاتحاد الأوروبي لم ينجح في التحول إلى اتحاد سياسي حقيقي. كما تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا لمنع الصراعات بين الدول حديثة الاستقلال وتقليص المنافسات المدمرة، لكنها ظلت محدودة القدرة على التأثير في التطورات الداخلية لأعضائها أو تقديم استجابة مشتركة للتنافس الصيني الأمريكي. ونجحت منظمة شنغهاي للتعاون في ترسيخ الاستقرار في الجزء الأوسط من أوراسيا الكبرى أكثر من نجاحها في أداء دور يتجاوز مسؤولياتها الإقليمية. وتتبع مجموعة السبع نموذجاً مختلفاً، إذ تحولت منذ سبعينيات القرن الماضي إلى آلية لتنسيق السياسات الاقتصادية والسياسية الغربية تجاه بقية العالم. ومع صعود القوة الاقتصادية للصين، وعودة روسيا، وإعادة توزيع القوة عالمياً، لم تعد المجموعة قادرة على الادعاء بأنها تمثل الحوكمة العالمية، لكنها لا تزال مركزاً فاعلاً لتنسيق السياسات الاقتصادية والعسكرية الغربية. وينبغي ألا تتحول بريكس إلى نسخة منافسة من هذه البنية، لأن طبيعتها لا تنسجم مع تقسيم العالم بصورة دائمة إلى معسكرات متخاصمة. ويُعدّ تحقيق التنمية المستدامة الأساس الأنسب لدورها العالمي؛ فرغم الاختلافات الواسعة بين أعضائها في الحجم والثروة والنظام السياسي ومستوى التنمية، فإنهم جميعاً يحتاجون إلى النمو الاقتصادي، والتحديث التكنولوجي، والاستقرار الاجتماعي، وتعزيز السيادة الوطنية، وهي أولويات تشترك فيها أيضاً غالبية الدول النامية. ويمكن لبريكس إنشاء آليات لتمويل البنية التحتية، ودعم التصنيع، وتعزيز الأمنين الغذائي والطاقوي، وتوسيع الوصول إلى التكنولوجيا، وتقليص الاعتماد على المؤسسات المالية الخاضعة للسيطرة الغربية، من دون التحول إلى منظمة فوق وطنية أو فرض قيم سياسية موحدة أو تشكيل تحالف عسكري. وتتمثل ميزة هذا النموذج في تقديم تعاون اقتصادي وتنموي من دون وصاية سياسية أو إلزام الدول باتباع مركز أيديولوجي. وقد يشكل تنفيذ برنامج مشترك في غرب أفريقيا نقطة انطلاق مناسبة؛ فالمنطقة تعرضت تاريخياً لاستغلال واسع من القوى الغربية من دون تحقيق مكاسب تنموية تذكر. ويمكن لبرنامج يركز على الطرق والكهرباء والزراعة والتعليم والقدرة الصناعية أن يُظهر الإمكانات الحقيقية لبريكس، بحيث يُقاس النجاح ببناء البنية التحتية، وزيادة إنتاج الغذاء، وتوسيع الوصول إلى الطاقة، وتعزيز صمود الاقتصادات الوطنية، لا بالشعارات المتعلقة بـ«النظام العالمي الجديد». وهكذا تستطيع بريكس التأثير في الحوكمة الدولية عبر بناء نماذج تعاون تقوم على التنمية والسيادة الوطنية ومصالح الأغلبية العالمية، لا عبر تكرار هياكل تأسست على التفوق العسكري والانضباط الكتلوي والهيمنة السياسية الغربية.

https://www.rt.com/news/-٦٤٣١٤٦bordachev-brics-west-future/

WSJ

النتائج العكسية لقانون «إنقاذ أمريكا»

سعى دونالد ترامب، في خطاب متلفز على مستوى البلاد، إلى ربط المخاوف المتعلقة بأمن الانتخابات الأمريكية بدعم قانون «إنقاذ أمريكا»، غير أن الوثائق التي عرضها أظهرت، أكثر مما أثبتت إمكانية التلاعب الواسع بنتائج الانتخابات، القيود التي تواجه مثل هذه العمليات. كما لم يوضح الخطاب كيف يمكن لقانون يصعب إقراره وتنفيذه سريعاً من الناحيتين السياسية والإجرائية أن يعالج المشكلات المزعومة قبل انتخابات التجديد النصفي. وقال ترامب إن الصين اشترت أو سرقت أو اخترقت بيانات ملايين الناخبين، بما يشمل الأسماء والعناوين والانتماءات الحزبية. وأكدت مذكرة استخباراتية تعود إلى عام ٢٠٢٠ أن الخصوم الأجانب يمتلكون القدرة على اختراق بعض البنى التحتية الانتخابية، ولا سيما قواعد بيانات تسجيل الناخبين ومكاتب الاقتراع والمواقع الرسمية. غير أن الوثيقة نفسها شددت على أن التلاعب بأنظمة فرز الأصوات

على نطاق يغيّر نتيجة الانتخابات أمر بالغ الصعوبة، لأن أنظمة الدوائر الانتخابية لا تكون عادة متصلة بالإنترنت أو بعضها ببعض، ولأن كثيراً من أساليب الاختراق تتطلب حضوراً مادياً، فضلاً عن أن عمليات التدقيق والسجلات الورقية يُرجح أن تكشف أي تلاعب واسع. كما استند ترامب إلى تقارير عن تعديل نتائج الانتخابات رقمياً في فنزويلا لإثبات الإمكان التقني للتزوير، لكن هذه المقارنة موضع خلاف بسبب الاختلاف الجوهري بين النظام السياسي الفنزويلي والبنية الانتخابية الأمريكية اللامركزية، التي تديرها مؤسسات الولايات ومسؤولون انتخابيون مستقلون. وتعلقت مجموعة أخرى من الادعاءات ببرنامج تسجيل الناخبين في ميشيغان، حيث قيل إن بعض العاملين، الذين كانوا يحصلون على بطاقات هدايا بحسب مستوى نشاطهم، قدموا استمارات بأسماء أشخاص غير حقيقيين. وحتى إذا صحت هذه المزاعم، تظل أسئلة أساسية بلا إجابة: كم بلغ عدد الاستمارات المشبوهة؟ وهل اعتُمدت التسجيلات؟ وهل صدرت بطاقات اقتراع أو سُجلت أصوات بأسماء هؤلاء الأشخاص المفترضين؟ وطالب ترامب بإقرار قانون يفرض تقديم وثيقة هوية تحمل صورة، ويحظر التصويت بالبريد إلا في حالات المرض أو الإعاقة أو الخدمة العسكرية أو السفر. وعلى الرغم من أن استطلاعاً أُجري العام الماضي أظهر تأييد ٨٣ في المئة من البالغين و٧١ في المئة من الديمقراطيين لمبدأ إثبات الهوية، فإن القانون المقترح يذهب إلى أبعد من ذلك، إذ لا يعتبر كثيراً من رخص القيادة كافية للتسجيل. كما يتعارض الحظر الواسع للتصويت بالبريد مع قوانين ولايات جمهورية، بينها فلوريدا وجورجيا وأجزاء واسعة من الغرب الأوسط. وتتمثل المشكلة الأهم في استحالة تنفيذ القانون قبل انتخابات نوفمبر؛ فالانتخابات الأمريكية تُدار بصورة لامركزية بواسطة نحو عشرة آلاف جهة على مستوى المقاطعات والمدن، ولم يتبق على انتخابات التجديد النصفي سوى ما يزيد قليلاً على مئة يوم، في حين يبدأ التصويت المبكر قبل ذلك. وقد حذر حتى بعض أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين المؤيدين للتحقق من هوية الناخبين من أن تطبيق تغيير بهذا الحجم خلال هذه المدة غير عملي، وأن تقديمه بوصفه حلاً فورياً يضلل الرئيس والرأي العام. وقد يؤدي ربط الثقة بالانتخابات بإقرار هذا القانون إلى نتائج عكسية على الجمهوريين؛ فإذا اقتنع ناخبوهم بأن الانتخابات غير موثوقة من دونه، ثم لم يُقر، فقد تتراجع دوافعهم للمشاركة، كما حدث بعد ادعاءات التزوير عام ٢٠٢٠ في جولة الإعادة لانتخابات مجلس الشيوخ في جورجيا، التي انتهت بخسارة الجمهوريين مقعدين. ويمكن تحسين نزاهة الانتخابات، لكن نشر الشكوك العامة غير المثبتة بشأن النظام الانتخابي بأكمله يحقق بذاته الهدف الذي وصفته الوثائق الاستخباراتية الأمريكية بأنه جزء من عمليات التأثير التي ينفذها الخصوم الأجانب.

https://www.wsj.com/opinion/donald-trump-save-america-act-elections-

الخلاصة والتحليل الخبير

تقدم مجموعة التحليلات التي جرى استعراضها صورة لنظام دولي تراجعت فيه، أكثر من أي وقت مضى، الحدود الفاصلة بين الحرب والدبلوماسية، والاقتصاد والأمن، والتنافس الداخلي والسياسة الخارجية، والتكنولوجيا المدنية والقوة العسكرية. ويتمثل المحور المشترك لهذه السرديات في الانتقال من نظام قائم على قواعد مستقرة نسبياً إلى بيئة تستخدم فيها القوى الكبرى والإقليمية، بصورة متزامنة، الضغوط الاقتصادية والحروب المحدودة والتهديدات الإقليمية والتقنيات الحديثة والعلاقات الشخصية بين القادة أدواتٍ للمساومة. أما النتيجة الأهم بالنسبة إلى الجمهور في الشرق الأوسط، فهي أن المنطقة لم تعد ساحة هامشية، بل أصبحت أحد المراكز الرئيسية لإعادة تشكيل القوة العالمية. وفيما يتعلق بالولايات المتحدة، تقدم نسبة كبيرة من السرديات الغربية واشنطن بوصفها قوة ما تزال تتمتع بتفوق عسكري ومالي وتكنولوجي، لكنها تواجه صعوبة في تحويل هذه القدرات إلى نتائج سياسية مستقرة. ويشكّل تعاملها مع إيران المثال الأوضح على ذلك؛ فقد أتاح الاتفاق القصير والغامض بشأن وقف إطلاق النار وحركة الملاحة في مضيق هرمز تفسيرات متعارضة، بدلاً من تأسيس إطار لاحتواء الأزمة. وفسرت إيران ترتيبات عبور السفن بوصفها حقاً إدارياً، بينما عارضت الولايات المتحدة هذا التفسير عملياً، لتكون النتيجة استئناف الهجمات وزيادة تآكل الثقة بمصداقية الاتفاقات المكتوبة. ومن هذا المنظور، لا تقتصر المشكلة على الخلاف بين إيران والولايات المتحدة، بل تتمثل أساساً في ضعف قدرة واشنطن على تصميم آلية سياسية دقيقة بعد استخدام القوة العسكرية. ويُظهر التهديد بعملية برية في جنوب إيران، وقصف البنى التحتية للنقل، وزيادة انتشار طائرات التزود بالوقود، أن المنطق العسكري ما يزال يهيمن على المسار السياسي. وفي المقابل، يؤدي ارتفاع أسعار النفط وخسائر القوات الأمريكية واقتراب انتخابات التجديد النصفي إلى زيادة كلفة استمرار الحرب على الإدارة الأمريكية. وهكذا تجد واشنطن نفسها في وضع لا تستطيع فيه الانسحاب من دون مكاسب، ولا تحقيق انتصار حاسم عبر التصعيد. ويظهر التناقض نفسه في السياسة الأمريكية تجاه أوروبا والقطب الشمالي؛ إذ تطالب واشنطن حلفاءها بزيادة الإنفاق الدفاعي لاحتواء روسيا والصين، لكنها تقوض الثقة اللازمة لبناء دفاع مشترك من خلال تهديد سيادة كندا والدنمارك وغرينلاند. فالولايات المتحدة تحتاج إلى التعاون الاستخباراتي والقواعد الشمالية والرادارات وكاسحات الجليد والقدرات البحرية للحلفاء، غير أن سياسة التهديد الإقليمي قد تدفع هؤلاء إلى بناء دفاعات في مواجهة الولايات المتحدة نفسها. ولذلك لا تتمثل الرواية الغالبة عن القوة الأمريكية في «الضعف المطلق»، بل في اتساع الفجوة بين قدراتها المادية الضخمة وإدارتها السياسية غير المستقرة. وفي التحليلات المتعلقة بإيران وإسرائيل والمنطقة، تبرز حقيقة أن أياً من الأطراف الرئيسية لا يمتلك تصوراً واضحاً لإنهاء الأزمة. فالولايات المتحدة وإيران تفضلان في الوقت الراهن إبقاء إسرائيل خارج المواجهة المباشرة في الخليج الفارسي؛ لأن طهران تنظر إليها بوصفها لاعباً يصعب التنبؤ بسلوكه، فيما لا ترى واشنطن أن مشاركتها ضرورية للعمليات الجارية. غير أن الأوضاع الداخلية الإسرائيلية قد تغير هذه الحسابات. إذ يواجه بنيامين نتنياهو، قبيل الانتخابات، تراجع فرص تشكيل ائتلاف، وصعود شعبية غادي آيزنكوت، وخلافات مع القيادات العسكرية، وانتقادات متزايدة في الولايات المتحدة. وقد يمثل دخول إسرائيل جولة جديدة من الحرب أداة لنتنياهو لتغيير جدول الأعمال الداخلي، وإعادة بناء صورته الأمنية، والضغط على خصومه. لكن ذلك قد يعطل الانسحاب المخطط للجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان، ويعيد ربط جبهات إيران ولبنان وسوريا والبحر الأحمر بعضها ببعض. كما تعكس السرديات الإسرائيلية قلقاً أعمق من التآكل التدريجي للدعم الأمريكي من الحزبين. فقد أظهر تصويت ١٠٣ نواب ديمقراطيين لمصلحة وقف المساعدة السنوية البالغة ٣٫٣ مليارات دولار أن الدعم العسكري لم يعد أمراً مضموناً. وفي المعسكر الجمهوري أيضاً، يضع صعود تيار «أمريكا أولاً» ومواقف جي دي فانس إسرائيل أمام بيئة أكثر تعقيداً. فمن منظور هذا التيار، لا ينبغي منح إسرائيل أولوية تلقائية في السياسة الخارجية الأمريكية، كما يمكن استخدام استمرار الحرب مع إيران أو الضغوط الواقعة على المسيحيين ضدها. ومن ثم، لم تعد قضية إسرائيل مقتصرة على إدارة العلاقة مع الإدارة الأمريكية القائمة، بل أصبحت مرتبطة بإعادة بناء مشروعيتها لدى الحزبين وبين الجيل الجديد من الناخبين الأمريكيين. أما العراق، فتقدمه هذه السرديات بوصفه مركزاً لاختبار بناء الدولة في خضم التنافس الإيراني الأمريكي، إذ يواجه في الوقت نفسه ثلاث أزمات: الاعتماد الاقتصادي على صادرات النفط، والضغط الأمريكي لتقليص النفوذ الإيراني، وضرورة تنظيم موقع الجماعات المسلحة. وقد أظهر الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز وانخفاض صادرات النفط بأكثر من النصف أن الأمن الاقتصادي العراقي يرتبط مباشرة بالنزاعات الإقليمية. ومن هنا جاءت محاولات إنشاء مسارات بديلة للتصدير، ومنها خطوط الأنابيب المتجهة نحو سوريا. ولم تكن زيارة علي الزيدي إلى واشنطن دليلاً على تغيير كامل في توجه العراق بقدر ما كانت نموذجاً للدبلوماسية الشخصية وإدارة محورين متعارضين في آن واحد. فقد حاول الزيدي، من خلال بناء علاقة مباشرة مع دونالد ترامب،

ضمـان اسـتمرار تحويـل الـدولار، واسـتثمارات الشـركات الأمريكيـة، وتخفيـف الضغـوط المرتبطـة بالعقوبـات، بينمـا أظهـرت مشـاركته فـي مراسـم تشييـع المرشـد الإيرانـي ودعـم الجماعـات القريبـة مـن طهـران لرئاسـته حـدود قدرتـه الداخليـة. وفـي ملـف الـسلاح، لا يبـدو حـل الجماعـات المسـلحة بالكامـل السـيناريو الأرجـح، بـل إن نقـل صلاحيـة اسـتخدام الـسلاح إلـى القائـد العـام للقـوات المسـلحة، وتقليـص الأسـلحة الثقيلـة، وضبـط الطائـرات المسـيّرة والصواريـخ، ودمـج قسـم مـن القـوات فـي الهيـاكل الرسـمية، تبـدو خيـارات أكثـر واقعيـة مـن نـزع الـسلاح الشـامل. كمـا أن موعـد ٣٠ سـبتمبر لانسـحاب التحالـف ليـس مجـرد تاريـخ عسـكري، بـل سـيحدد مـدى قـدرة الدولـة العراقيـة علـى سـلب الجماعـات المسـلحة حجـة «مقاومـة الوجـود الأجنبـي»، فـي حيـن سـيؤدي أي تأخيـر أمريكـي إلـى تعزيـز موقـف القـوى المعارضـة. أمـا فـي مجـال التنافـس الاقتصـادي والتكنولوجـي، فتظهـر المواجهـة بيـن الصيـن وأوروبـا أن الحـرب التجاريـة تتحـول إلـى جـزء مـن الأمـن القومـي. فقـد أدى ارتفـاع حصـة الصيـن مـن الإنتـاج العالمـي مـن ٦ فـي المئـة عـام ٢٠٠٠ إلـى نحـو ٣٠ فـي المئـة، وتراجـع حصـة أوروبـا مـن ٣٠ إلـى ١٧ فـي المئـة، إلـى تصاعـد المخـاوف مـن انهيـار الصناعـات الأوروبيـة المتقدمـة. ولا ينظـر المحللـون الأوروبيـون إلـى الفائـض التجـاري الصينـي مـع الاتحـاد الأوروبـي، البالـغ نحـو ٤١١ مليـار دولار، بوصفـه اخـتلالاً اقتصاديـاً فحسـب، بـل بوصفـه أساسـاً لاعتمـاد سياسـي مسـتقبلي. وأصبحـت قطاعـات السـيارات والصناعـات الكيميائيـة والآلات والأدويـة والطاقـة الخضـراء جـزءاً مـن المجـال الأمنـي. وفـي مواجهـة هـذه الروايـة، تركـز الرؤيـة المؤيـدة لبريكـس علـى مفهـوم «التنميـة مـن دون هيمنـة»، وتقتـرح أن تركـز المجموعـة، بـدلاً مـن التحـول إلـى نسـخة شـرقية مـن مجموعـة السـبع أو حلـف شـمال الأطلسـي، علـى تمويـل البنيـة التحتيـة، والتصنيـع، والأمـن الغذائـي والطاقـوي، وتقليـص الاعتمـاد علـى المؤسسـات الماليـة الغربيـة. ويتضـح الاخـتلاف بيـن السـرديتين: فالخطـاب الغربـي يتعامـل مـع الاعتمـاد علـى الصيـن بوصفـه تهديـداً، بينمـا تـرى سـردية بريكـس أن الاعتمـاد التاريخـي لـدول الجنـوب علـى المؤسسـات الغربيـة هـو المشـكلة الأساسـية. كمـا يوضـح ملـف تركيـا كيـف يمكـن للتكنولوجيـا العسـكرية أن تعيـد تشـكيل التوازنـات الإقليميـة. فبيـع محـركات «إف-١١٠» بأكثـر مـن ٧٠٠ مليـون دولار لمقاتلـة «قـآن» قـد يكـون مقدمـة لعـودة تركيـا إلـى برنامـج «إف-٣٥». ولا تقتصـر مخـاوف إسـرائيل علـى فقـدان تفوقهـا الجـوي، بـل تشـمل وصـول تركيـا إلـى شـبكات البيانـات القتاليـة، واحتمـال كشـف البصمـة الراداريـة لمقاتلـة «إف-٣٥» عبـر منظومـة «إس-٤٠٠»، وانتشـار مقـاتلات الجيـل الخامـس فـي السـعودية ومصـر وإندونيسـيا. وعلـى المسـتوى السياسـي، تقـدم هـذه التحليـلات تركيـا لا بوصفهـا حليفـاً تابعـاً بالكامـل لحلـف شـمال الأطلسـي، بـل قـوة مسـتقلة تسـعى إلـى تحقيـق التـوازن. وفـي الوقـت نفسـه، يقـدم تحليـل العلاقـة بيـن الـذكاء الاصطناعـي والإرهـاب صـورة أكثـر واقعيـة مـن السـرديات الكارثيـة؛ فالـذكاء الاصطناعـي لـن يغيـر الإرهـاب مـن أساسـه علـى الأرجـح، لكنه سـيخفض كلفـة الدعايـة وتزييـف المعلومـات والترجمـة والتجنيـد والتمويـل والتخطيـط العملياتي والتطـرف الفـردي. ولا يتمثـل الخطـر الأهـم فـي ظهـور «سلاح فائـق الـذكاء»، بـل فـي زيـادة قـدرات الفاعليـن الصغـار، وإنتـاج التزييـف العميـق، وتوجيـه الأفـراد عبـر روبوتـات المحادثـة، والنشـر السـريع للروايـات الزائفـة فـي لحظـات الأزمـات. وفـي المقابل، ستسـتخدم الـدول الـذكاء الاصطناعـي لتحليـل الاتصـالات والمعـاملات وأنمـاط السـفر وصـور الأقمـار الاصطناعيـة وشـبكات التواصـل الاجتماعـي. ومـن ثـم، يعـزز الـذكاء الاصطناعـي فـي الوقـت نفسـه قـدرات الإرهـاب ومكافحـة الإرهـاب. ولا يقتصـر الخطـر النهائـي علـى مجتمعـات الشـرق الأوسـط فـي اسـتخدام الجماعـات المسـلحة للتكنولوجيـا، بـل يشـمل أيضـاً توسـع الرقابة الحكوميـة، والأخطـاء الخوارزميـة، والقمـع السياسـي، وتحويـل الأمـن إلـى مبـرر لبنـاء دولـة مراقبـة. وبصـورة عامـة، تتحـدث السـرديات النخبويـة المدروسـة عـن عالـم لا يمكـن أن تسـتقر فيـه الانتصـارات العسـكرية مـن دون هندسـة سياسـية، ولا التحالفـات مـن دون ثقـة، ولا التنميـة مـن دون اسـتقلال، ولا التكنولوجيـا مـن دون رقابـة. وفـي الشـرق الأوسـط، تتأثـر القـرارات الرئيسـية بصـورة متزايـدة بثلاثـة متغيـرات: التنافـس بيـن الولايـات المتحـدة وإيـران، وأزمـة الشـرعية والتماسـك الداخلـي فـي إسـرائيل، ومحـاولات دول المنطقـة الحفـاظ علـى سـيادتها وسـط ضغـوط القـوى الكبـرى والجهـات المسـلحة. وبالنسـبة إلـى دول المنطقـة، لا يتمثـل النهـج الفاعـل فـي الانضمـام الكامـل إلـى أحـد المحـاور، بـل فـي تعزيـز قـدرة الدولـة، وتنويـع الاقتصـاد، وإنشـاء مسـارات مسـتقلة للطاقـة، وإخضـاع الأدوات العسـكرية للسـلطة الرسـمية، وتطويـر القـدرات المعلوماتيـة والتكنولوجيـة. فالبيئـة الجديـدة تكافـئ الـدول التـي تسـتطيع الاسـتفادة مـن تنافـس القـوى، مـن دون أن تتحـول إلـى سـاحة لتصفيـة حساباتها.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.